مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ١٧

الجزء الثاني

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522 – 3402)

https://www.iasj.net/iasj/journal/378

١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٤ م

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١-اسم المجلة: مجلة السَّلام الجامعة
٢-اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية
٣-جهة الاصدار: كلية السَّلام الجامعة
٤-الموقع الالكتروني: **www.alsalam.edu.iq**
٥-البريد الالكتروني: **journal@alsalam.edu.iq**

المراجعة اللغوية:

١. أ. د. محمد صنكور / اللغة العربية
٢. كاطع نعمة رسن / اللغة الإنكليزية.

الاشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع:

جمهورية العراق، والدول العربية، والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة : (3402 – 2522) (ISSN).

رئيس التحرير:

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

مدير التحرير:

أ.م. د. أحمد عباس محمد/ التخصص: فلسفة أصول الدين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية/ كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. محسن عبد علي الفريجي/ Muhsin abd ali alfariji
أستاذ دكتور/ علوم جغرافية/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٢. كامل علي الويبة/ Kamil ali alwayabuh
أستاذ دكتور/ علوم تاريخ/ جامعة بنغازي/ ليبيا

٣. عبد الله بلحاج/ Abd allah bilhaj
أستاذ دكتور/ لغة عربية/ جامعة سوسة/ تونس

٤. حنان صبحي عبد الله/ Hanan Subhi abdullah
أستاذ دكتور/ تخطيط ستراتيجي/ مركز البحوث/ بريطانيا

٥. رائد يوسف جهاد العنبكي/ Raed Youssef jihad
أستاذ دكتور/ فلسفة أصول الدين/ الجامعة العراقية/ العراق

٦. شوقي علي ابراهيم الآلوسي/ Shawqi ali ibrahem
أستاذ دكتور/ قانون دولي عام/ كلية السلام الجامعة/ العراق

٧. صبيح كرم زامل موسى الكناني/ Sabih Karam Zamil
أستاذ دكتور/ إدارة تربوية/ كلية السلام الجامعة/ العراق

٨. عبدالله هزاع علي الشافعي/ abdullah Hazzaa ali
أستاذ دكتور/ دكتوراه علم النفس الرياضي/ كلية السلام الجامعة

٩. عبد الحليم محيسن جاسم/ abdulhakim mhesen jasim
أستاذ دكتور / دكتوراه وراثة

١٠. إبراهيم راشد الشمري/ Ibrahim Rashid Al-Shammary
أستاذ مساعد دكتور/ دكتوراه إدارة أعمال تنمية بشرية/ كلية السلام الجامعة

١١. يوسف نوري حمه باقي/ Yousuf Noori Hama Baqi
أستاذ مساعد دكتور/ دكتوراه فلسفة شريعة الإسلامية/ جامعة بغداد– كلية العلوم الإسلامية

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعدُ:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد السابع عشر من «مجلة السّلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلميّة العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم. يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراساتٍ من نتاج أساتذة الكلية وعددٍ من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية (العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكلٍ علميّ منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه. ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدّم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي
عميد الكلية

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة.

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكّمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ كتاب قبول النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها. سواء قُبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥,٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي من داخل العراق، و(١٥٠) دولاراً من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية **www.iasj.net**

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (**office word 2010**) على قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد، وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (**A4**).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) **Bold**.

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢) **Bold**.

٩. تكتب جهة انتساب المؤلف بحجم خط (١٢) **Bold**.

١٠. يكتب عنوان البريد الإلكتروني بحجم خط (١٢) **Bold**.

١١. يكتب ملخص البحث بحجم خط (١٢) **Bold**.

١٢. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (١١) **Bold**.

١٣. جهات الانتساب تُثبت كالآتي: (القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد).

١٤. تكتب البحوث بنوع خط (**Simplified Arabic**) للغة العربية، وبخط نوع (**Times New Roman**) للغة الإنكليزية وبحجم خط (١٤).

١٥. مسافة الحواشي الجانبية (٢, ٥٤) سم، والمسافة بين الأسطر (١, ١٥) سم.

١٦. على الباحث اتباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

١٧. تعتمد المجلة صيغة (**ApA**) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها.

١٨. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (**Turnitin**) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

دليل المقوِّمين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم، التثّبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوِّم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوِّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوِّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصّل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التّحرير في حال رغب المقوِّم في مناقشة البحث مع مقوِّم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوِّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدّة تقويمه.
١٣. يبلّغ المقوِّم رئيس التحرير في حال تبيّن للمقوِّم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوِّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوِّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكريّة

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية العلمية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١٥	م.م. سحر ماهود محمد	المتبنيات الاجتماعية في البرامج الحزبية اللبنانية قبل الاستقلال	٥٣٧ - ٥٨٤
١٦	م.م. إيمان هيثم عبد علي	سمات الشخصية الصالحة والايجابية في ضوء النصوص القرآنية	٥٨٥ - ٦١٤
١٧	م.م. ناموس حميد عبد	أهمية التخطيط السياحي في تنمية الطلب على الخدمات السياحية / دراسة وصفية	٦١٥ - ٦٤٦
١٨	م. م. علي ضياء ربيع - م. م. غادة صفاء جبار	الدور الجيو - اقتصادي للدولة في تحديد السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٧: قطر إنموذجًا	٦٤٧ - ٦٨٦
١٩	م.م. رفيف أياد حسن عبد الله	التدفقات النقدية غير المشروعة من وإلى الدول الإقليمية - الاتجار بالنفوذ/ لبنان إنموذجًا	٦٨٧ - ٧١٦
٢٠	م.م. عبد الرحمن ياسين عبد الرحمن	جريمة القتل العمد مقارنة بالفقه الإسلامي	٧١٧ - ٧٥٢

٢١	الباحثة: سارة حكمت عبدالله فرج – أ.م.د. مصطفى كاظم محمود	المقاصد الضرورية لحفظ النفس وتطبيقاتها في كتاب عمدة الأحكام للإمام عبد الغني المقدسي	٧٥٣ – ٧٧٢
٢٢	للباحثة سعاد جاسم محمد رمضان – إشراف: الدكتور عمر نواف موسى	حكاية المذهب بين الإمامين الماوردي والجويني في الوضوء وأثرهما في المذهب الشافعي	٧٧٣ – ٨٠٨
٢٣	الباحثة: تمارا عامر أحمد حمود – بإشراف أ.د. محمد جاسم محمد	اختيارات أحمد البعلي في مسالك العلة في كتابه الذخر الحرير بشرح مختصر التحرير	٨٠٩ – ٨٣٠
٢٤	الباحث: مشتاق محمد عبد – بإشراف الدكتور عبد الحميد الصباغ	دور كفاية رأس المال في تحسين الكفاءة المالية للقطاع المصرفي	٨٣١ – ٨٦٨
٢٥	الباحث وائل عسل عبد الفلاحي بإشراف د. عقبة صباغ	التمكين الإداري ودوره في رفع كفاءة الأداء الوظيفي	٨٦٩ – ٩١٢
٢٦	الباحث: عز الدين صباح صالح – أ.د.صهيب محمد ناصر	أحكام الجزية بين الخراج والأموال / دراسة مقارنة في المحتوى	٩١٣ – ٩٤٨

٢٧	الباحث: سعد أحمد فرحان – أ.م.د. أحمد خالد محمود	التقعيد بالتمثيل في أدوات نصب الفعل المضارع عند ابن معط (ت:٦٢٨هـ) وابن الخباز (ت:٦٣٨هـ) في شرح الدّرّة الألفيّة	٩٤٩ – ٩٨٨
٢٨	الباحث: ضياء محمود عبود – بإشراف: أ.م.د. ابراهيم جليل علي	الاختيارات الفقهية لابن الفرس الأندلسي (ت:٥٧٩هـ) في الهدي في الحج في كتابه أحكام القرآن / دراسة مقارنة	٩٨٩ – ١٠٠٨
٢٩	محمود طارق هادي الطائي – بإشراف أ.م.د. أحمد عليوي حسين	منهج الخطيب الشربيني في الاستدراك في كتابه البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع	١٠٠٩ – ١٠٣٤
٣٠	م.د. سحر محسن عبود	دور الهيئات الرقابية المستقلة في مكافحة الفساد / نماذج مختارة	١٠٣٥ – ١٠٨٢

الدور الجيو - اقتصادي للدولة في تحديد السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٧: قطر إنموذجًا

The Geo-Economic Role of the State in Determining Foreign Policy after 2017: Qatar is an Example

م. م. علي ضياء ربيع

Ali Deyaa Rabeaa

Ali.Deyaa@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية – قسم علاقات اقتصادية دولية

م. م. غادة صفاء جبار

Safaa Jabbar Ghada

Ghada.safaa@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية – قسم النظم السياسية والسياسات العامة

الملخص

تعتمد بعض الدول الصغيرة الحجم والسكان على تفعيل قدراتها الجيو اقتصادية للتعويض عن فقرها لعوامل أخرى، لا سيّما وأن متطلبات فاعلية الدور السياسي لأيّ دولة يظل خاضعاً في جزئية منه إلى جملة الموارد المتاحة بكل ما تتضمنه، وتأتي قطر من حيث الترتيب في المرتبة الثالثة عالمياً كمجهز للغاز الطبيعي المسال، وهذا من شأنه أن يجعل دولة من مثل الصين أن تسعى ترتبط بعقود طويلة الاجل للحصول على مصادر طاقة مضمونه، مثلما هي قطر تبحث عن أسواق دائمة له، في ظل تنافس مع دول أخرى تحاول اللحاق بها من حيث (تسييل الغاز) كأستراليا وكندا والولايات المتحدة وروسيا وايران والجزائر.

لهذا ذهب صانع القرار القطري الى تفعيل دور المتغير الجيو اقتصادي لبناء قدرات لدولة قطر في مجال السياسة الخارجية، ولكي تؤدي أدوار سياسية في المحيط الإقليمي بأكبر من وزنها السياسي والاقتصادي والبشري، ولعل استثمارها في موجة الديمقراطية التي اجتاحت المنطقة العربية، قد أغاظ أطراف مجاورة لها وتتشارك مع في البناء الاجتماعي والاقتصادي والأمني، وطبيعة التحالفات الخارجية. وهي تسعى إلى تأدية سياسة خارجية فعالة تضمن لها تحالفات وشراكات مع الدول الإقليمية والدولية الفاعلة، مستندة على قوة اقتصادية متأتية من التوظيف الحسن لقدرتها الجيو اقتصادية في ميدان الغاز المسال.

لا سيّما وأنها تعد من الدول الكبرى في احتياطيات الغاز الطبيعي على مستوى العالم، وهذا أهلها لكي تكون مؤثرة في مجال إمدادته وبخاصة للدول الصاعدة ودول أوروبا في ظل انقطاع الغاز الروسي نتيجة الحرب الأوكرانية، وارتفاع أسعار الغاز الصخري الأميركي .

الكلمات المفتاحية: (الجيو- اقتصاد، الغاز الطبيعي المسال، الدول الصاعدة، الشراكات، مجلس التعاون).

Abstract

Some small-scale countries and populations depend on activating their geo-economic capabilities to compensate for their poverty for other factors, especially since the requirements of the effectiveness of the political role of any country remains subject in part to the total of resources available with all its contents. Qatar comes in terms of ranking in the third place in the world as a supplier of liquefied natural gas, and this would make a country like China to seek to be bound by long-term contracts to obtain sources of energy guaranteed, just as Qatar is looking for permanent markets for it, in light of competition with other countries trying to catch up with it in terms of (gas liquefaction) such as Australia, Canada, the United States, Russia, Iran and Algeria.

Therefore, the Qatari decision-maker went to activate the role of the geo-economic variable to build the capabilities of the State of Qatar in the field of foreign policy, and to play political roles in the regional environment with greater than its political, economic and human weight, and perhaps its investment in the wave of democracy that swept the Arab region, may anger its neighboring parties and share with social, economic and security construction, and the nature of external alliances. It seeks to perform an effective foreign policy that guarantees alliances and partnerships with active regional and international countries, based on economic strength derived from the good employment of its geo-economic ability in the field of liquefied gas.

Especially since it is one of the largest countries in natural gas reserves in the world, and this is its people to be influential in the field of its supply, especially to the emerging countries and European countries in light of the Russian gas outage as a result of the Ukrainian war, and the high prices of American shale gas.

Keywords: (Geo-Economy, LNG, Emerging Countries, Partnerships, GCC)

المقدمة

الجيو- اقتصاد مصطلح جديد ظهر سنة ١٩٩٠ مع تحليلات الاقتصادي الأمريكي **Edward Luttwak** ويعني ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي، عوض السلاح العسكري، كأداة فعالة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم، حيث يُمثل العامل الاقتصادي عنصراً رئيس من عناصر قوة الدولة ولا سيّما في تحقيق سياسة خارجية فعالة، إذ يقع بجانب الأمن القومي- الأمن الاقتصادي هو القضية الأكثر أهمية في هذه الحقبة على الرغم من اعتبار الاقتصاد في كثير من الأحيان مسألة سياسية داخلية، فإن أهمية المصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية لا ينبغي إغفالها أو التقليل من أن يزداد تعقيداً وترابطاً.

يتطلب بناء السياسة الخارجية لأية دولة أن تكون ذات إطار وقاعدة رصينة ومستحدثة بنحو مستمر تمكنها من شغل مكانه مهمة وفاعلة بين الدول؛ مما يجعلها تحقق أهدافها بطريقة تتناسب مع طبيعة التحديات التي تحملها، ولطالما شكل الملف الطاقي أهمية داخل المنظومة العالمية، كما أن مصادر الطاقة أصبحت تشكل ضرورة حيوية واستراتيجية لنمو وتطور اقتصاداتها الوطنية باعتبارها تشكل رهاناً ذا أولويةٍ للسلطة. وهذا ما يفسر الصراع الذي نشهده حول هاته المادة الأولية الاستراتيجية، فقد أصبح العالم يعرف ما أسماه (باسكال لورو) بحرب النفط، وبأن العالم مقبل على مرحلة حرجة وصعبة من الأزمات المفتوحة والحروب المعلنة من أجل التحكم في النفط والغاز.

- أهمية البحث: تتبدى أهمية البحث في كونه يناقش اهمية التوظيف الجيو اقتصادي لدولة مثل قطر في علاقاتها الدولية مع دول كبيرة بوزن الصين وكذلك في

نقل تأثيرها السياسي لتأدية أدوار مهمة في المنطقة العربية، يتجاوز حجمها كدولة صغيرة، لا سيما استثمارها في موجات الحراك الشعبي الذي اجتاحت العديد من الدول العربية من مثل (تونس- مصر- سوريا)، مع أن الثوابت في سلوك الدول وقدراتها وأوزانها النسبية، تظل رهناً بحجمها السكاني ومساحتها والقدرات الأخرى التي تمتلكها، وهذه جميعا ليست في صف دولة قطر، إلا أن الموارد المالية (عوائد الغاز الطبيعي) وشبكات العلاقات التي نسجتها بفعله، فضلاً عن اللوبيات التي انشأتها في مختلف الدول الفاعلة على الصعيد الدولي، وحرصها على بناء منظومة تعاون متبادل مع القوى الاقتصادية من مثل الصين والهند واليابان، عززت من دورها كمورد طاقوي مضمون.

وحتى الخلاف القطري الخليجي الذي جرى اعتماده بالضد من التوجهات القطرية لم يكتب له النجاح، بفعل التوظيف السياسي الفاعل للعامل الجيو - اقتصادي الذي مكنها من الخروج من الحصار والأزمة، مرتكزة على مستويات علاقة اقتصادية تتسم بالتعاون المتبادل مع مختلف الدول بما فيها الولايات المتحدة، بجانب علاقات متميزة وتعاونية مع إيران بسبب التشارك في حقول الغاز، وهو ما عطل تأثير الضغط الخارجي على دولة قطر.

ونظراً لما يوفره العامل الجيو اقتصادي لدولة قطر ظلت بمنأى عن الأزمات الكبرى، وحتى حالة الحصار الذي فرض عليها أبان ما سمي (أزمة قطر)، لم يصل إلى مستوى التهديد أو زعزعة الدولة والنظام، نظراً للتوظيف الديلوماسي والسياسي والاقتصادي الذي اعتمدته قطر، لتخفيف حدة الأثار التي تركها قرار محاصرتها.

لهذا يظل العامل الجيو اقتصادي المرتكز على الغاز الطبيعي المسال، أحد أهم مجالات القوة التي تتمتع بها قطر وتوظفها بكفاءة، للتمتع بحضور مؤثر وتأثير في مراكز صنع

القرار للدول الكبرى.

- إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول: ماهية التوجه القطري والأهداف التي ترنو إليها من تفعيل دور العامل الجيو- اقتصادي في دعم سياستها الخارجية، وما هي حدود تأثير هذا العامل في رفد دولة قطر بالممكنات اللازمة، لكي تكون فاعلاً إقليمياً مؤثراً) .

لذا يحاول البحث الإجابة عن الاسئلة الآتية:

١ . ما هي القدرة السياسية التي تمتعت بها قطر لبناء منظومة علاقات توريد الغاز الطبيعي لمختلف الدول التي تشهد تنافساً فيما بينها الصين والهند واليابان مثلاً.

٢ . كيف استطاعت دولة قطر من الاتكاء على العامل الجيو - اقتصادي في رفد السياسة الخارجية بالفاعلية المراد بلوغها.

٣. ماهي الكيفية التي وظفت فيها قطر دور العامل الجيو اقتصادي في بناء منظومة علاقات مؤثرة على مستويات صنع القرار في دول القرار العالمي.

- فرضية البحث: سعى صانع القرار السياسي والاقتصادي القطري، من بناء علاقة تعاون في مجال ضمان امدادات الطاقة (الغاز الطبيعي المسال) لآجال طويلة، لمختلف الدول المستهلكة وبخاصة الفاعلة في الساحة الدولية، مستثمراً العامل الجيو اقتصادي لتعزيز نهج السياسة الخارجية إزاءها، وهو ما عزز الحضور القطري على الساحة الاقليمية والدولية).

- أهداف البحث: يستمد البحث أهدافه عبر الآتي:

١ . إن نهج العلاقات الدولية ينحو بشكل مضطرد نحو الفاعلية الاقتصادية والتشابكات والتعاون المتبادل.

٢ . ترتكز قطر على أحد أهم مصادر الطاقة الهيدروكاربونية (الأقل تلوثاً)، إلا وهو

الغاز الطبيعي. وتوظفه في سياستها الخارجية لصالح تعزيز دورها وحضورها.

٣. إن تركيز صانع القرار القطري على تفعيل العامل الجيو اقتصادي، هو ادراك حذق لاهم مصادر القوة للدولة.

- منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي أي الانتقال من الخاص إلى العام، أيَّ أن الاعتماد على المتغير المستقل (الجيو اقتصادي) هو الخاص، أريد بوساطته أن يمارس تأثيره في العام (المتغير التابع)، إلا وهو السياسة الخارجية، وترافق ذلك مع استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لبيانه.

المحور الأول: الإطار الجيو اقتصادي للدولة والسياسة الخارجية: مدخل نظري ومفاهيمي

- أولاً: الجيو اقتصادية (التعريف والمضامين):

يعرف مفهوم الجيو- اقتصاد من الناحية اللغوية، الجيو- اقتصاد (geo-economics) كلمة إنجليزية الأصل محدثة مركبة من جزأين: الأول: الجيو (geo) كلمة تنحدر من اليونانية (الاغريقية) القديمة، وتعني الأرض، ويرادفها كلمات المساحة، والفضاء، والمتسع أو المكان الواسع من الأرض. والجزء الثاني: الاقتصاد (Economics) والمقصود هو الاقتصاد وما يرتبط به من نشاطات الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك، والتمويل، وما يترتب عليها من علاقات وتبادلات ومنافسات وصراعات[١].

أما من الناحية الاصطلاحية فلا يوجد تعريف جامع لمفهوم)الجيو -اقتصاد(فقد لوح الخبير الاستراتيجي الأمريكي (إدوارد لوتواك Edward Luttwak) على أن

(١) عبدالرزاق بالعباس، التمويل الإسلامي من المنظور الجيو اقتصادي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٤.

يحتل الاقتصاد مكان السياسة في القيادة؛ وعليه يجب على الولايات المتحدة أن تخوض في سباق الأسلحة الجيو اقتصادية بإعطاء الأولوية للأسلحة الهجومية المتمثلة في التكنولوجيا المتطورة مع التنسيق المحكم بين البحث والتطوير المدعم من قبل الدولة والإنتاج الصناعي في القطاعات الاستراتيجية(١).

ويعرف الخبير الجيو اقتصادي الفرنسي (باسكال لوروت **Pascal Lorot**) على أنها تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية ولاسيّما التجارية – التي تقررها الدولة في الإطار السياسي لحماية اقتصادها القومي أو بعض القطاعات المحددة بدقة، ومساعدة شركاتها الوطنية للسيطرة على التكنولوجيات و/ أو غزو السوق العالمي في إنتاج أو تسويق عض القطاعات الحساسة التي تمنح الحائزين عليها دولاً أو شركات وطنية – عنصر قوة ونفوذ على المستوى الدولي وتساهم في تعزيز دورهم الاقتصادي والاجتماعي(٢).

وقد عرفها المتخصص في الشؤون الجيو اقتصادية (ميكائيل ويجل – **Mikael Wigell**) على أنها «استراتيجية للسياسة الخارجية وإطار تحليلي للدول بصفتها جهات فاعلة رئيسة في العلاقات الدولية بتطبيق وسائل القوة الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية»، ومن جهة أخرى تعريف الجيو–اقتصاد من المنظور الجيوسياسي بأنه التخصص يدرس الاستراتيجيات الاقتصادية للدول على وفق موقعهم الجغرافي وقوتهم السياسية، أو الرهانات السياسية للتجارة الدولية(٣).

وعرفه الخبير الاستراتيجي الفرنسي (جان فرنسوا دغوزان (**Jean-François**

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٥.

(2) (Tomasz Grosse, Geo Economic Relations between the EU and China: The Lessons from the EU Weapon Embargo and From Galileo, Journal Geopolitics, vol. 19, no. 1, 2014, p. 65.

(3) (Soren Scholvin and Mikael Wigell, Geo-Economics as Concept and Practice in international relations, Finnish Institute of International Affairs, Paper 102, 2018, p.2-3.

Daguzan في مقالة عنوانها «النجاة من الأزمة أو العودة المفاجأة للجيو اقتصاد» قائلاً: «الجيو -اقتصاد هو دراسة التدفقات الاقتصادية والاجتماعية وتفاعلات الأطراف الفاعلة فيها سواء كانت دولة أو غيرها- المرتبطة بالسلطة، أي بعبارة أخرى- دراسة قدرة هؤلاء الفاعلين على التأثير و/ أو عدم التأثير على هذه التدفقات»(١). ومن خلال استقراء الأدبيات فيما سبق يتضح أن الجيو اقتصاد لفظ متعدد المعاني يحمل دلالات متعددة منها(٢):

١. توفر أنموذج إرشادي جديد يفسر بطريقة أفضل طبيعة العلاقات الدولية.

٢. دراسة العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد أو بالتحديد المجال الحيوي للتوسع الدولة عن طريق الاقتصاد.

٣. المناطق الجغرافية التي تمتاز بموارد اقتصادية ذات الأهمية البالغة، فيتم الحديث عنها بـ «جيو اقتصاد الزراعة»، وجيو اقتصاد الماء»، و «جيو اقتصاد الطاقة، أو التي تمتاز على نقيض ذلك بموارد اقتصادية ذات الضرر البالغ، فيتم الحديث في هذه الحالة عن جيو اقتصاد المخدرات»، و «جيو اقتصاد صناعة الجنس»، وغيرها.

٤. الفضاءات الافتراضية كالحديث عن «جيو اقتصاد التكنولوجيا» و «جيو اقتصاد الابتكار».

٥. التوسع والامتداد الفضائيين عبر القوة الاقتصادية والمعارك الاقتصادية التي يهدف من خلالها الاستحواذ على فضاءات جديدة ببناء تكتلات اقتصادية، وخلق مناطق

---

(١) سناء نسراتي، مفهوم الجيواقتصاد، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٨٠٧، ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/v3ycjx.

(٢) عبدالرزاق بالعباس، مصدر سابق، ص٧.

تجارية جديدة.

- ثانياً: السياسة الخارجية (المفهوم والأهداف)

١. مفهوم السياسة الخارجية: حظى باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين لإبعاده ومكوناته المختلفة على مستوى الأهداف والسلوك، واختلف الباحثون على تقديم مفهوم شامل يتسم بالعمومية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهر العديد من المتخصصين في مجال السياسة الخارجية، وقدموا مجموعة مختلفة من التعاريف التي اعتمدت كأساس في دراسة السياسة الخارجية.

وبظهور موجة من المتخصصين ولا سيّما خلال النصف الثاني من القرن العشرين، قدموا مجموعة مختلفة من التعاريف التي اعتمدت كأساس في دراسة السياسة الخارجية، ولعل أهمها تعريف الدكتور محمد السيد سليم: إذ يعرفها على أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموع البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقاً لهذا التعريف فأن السياسة الخارجية تتكون من مجموعة الأبعاد الأساسية، هي الوحدوية، والرسمية، والعلنية، والاختيارية، والهدفية، والخارجية والبرنامجية[١].

وقد وضحها الدكتور (أحمد نوري النعيمي) بقوله: إن السياسة الخارجية لأيّ دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، التي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الدبلوماسية، ويعرفها آخرون على أنها: هي مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها وعلاقتها مع الدول الأخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية، وحماية

(١) هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ٢٠١٠، ص٢٦.

أمنها ومصالحها، ويعرفها بعض علماء السياسة منهم الدكتور ناصيف يوسف: بأنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وامتداد للسياسة الداخلية للدولة، فتستخدمها الدولة في سبيل الوصول إلى أهدافها، عبر وسائل تختلف في النطاق الداخلي، منها وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية، من أجل تحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي[١].

كما أن السياسة الخارجية في وجهة نظر بعض الباحثين هي مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي أو هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية سعياً إلى تحقيق أهدافها، وذلك في إطار قيام الدولة بوظيفتين أساسيتين هما: إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية، فضلاً عن ذلك يصفها بعضهم على أنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقتها مع الدول الأخرى، من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها، ويذهب آخرون إلى تعريفها بأنها تلك السياسة التي تعني بالدرجة الأولى بحماية استقلال الدولة وأمنها ومتابعته والدفاع عن مصالحها الاقتصادية[٢].

أما تعريف بعض المتخصصين الغربيين ومنهم (جورج مودلسكي - **George Modelski**)، الذي يُعرفها على أنها: نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات من أجل تغيير سلوك الدول الأخرى، وتعديل أنشطتها لتنسجم مع البيئة الدولية، وكذلك جاء تعريف الباحث (مارسيل ميرل - **Marcel Merril**) بأنها: «ذلك الجزء من النشاط

(١) هايل عبد المولي طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، ط١، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٠، ص١٥.

(٢) صادق علي حسين، دور السياسة الخارجية في توجيه الدبلوماسية الاقتصادية نماذج لدول مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص٢٤.

الحكومي الموجه نحو الخارج، أيّ الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود[1].

وعلى أساس التعاريف المذكورة انفاً، يمكن عد السياسة الخارجية بأنها عبارة عن برنامج عمل للتحرك، يتضمن تحديد الأهداف التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى لتأمينها مستخدمة الوسائل والإجراءات التي تراها ضرورية، فالسياسة الخارجية تتكون من محورين هما:

الأول: قرارات حكومية يتخذها صناع القرار

الثاني: أفعال تعالج مشكلات خارجية، وهذه الأفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى، وتصنع السياسة الخارجية من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة، وغالباً ما تقوم بها السلطة التنفيذية فضلاً عن السلطة التشريعية من خلال نص القوانين لتحديد طريقة التعامل مع الدول الأخرى.

وتتضح من المفاهيم السابقة، أن هناك ثلاثة اتجاهات عرفت السياسة الخارجية بحسب منطلقاتها، فمنهم من يراها مجموعة برامج أو خطط، فصانع القرار في وحدة سياسية معينه يتخذ قرارات إزاء الوحدات السياسية الأخرى في الساحة الدولية، متمثلة بمجموعها برامج أو خطط للتعامل مع تلك الوحدات السياسية، ووجود الخطة من دون ترجمتها إلى واقع ملموس، لا يمكن عدها صنع قرار سياسي خارجي؛ وبالتالي لا تعكس الخطة المقرة غير نوايا الوحدة السياسية فيما ستفعله خارج حدودها، فضلاً عن ذلك لا يشترط أن تعكس تصريحات صانع القرار افعال سياسة خارجية محددة؛ ومنها لا يمكن الاعتماد على برنامج الوحدة السياسية فقط لفهم حقيقة الأفعال

(١) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٦، ص١٥.

السياسية الخارجية[١].

وهناك أتجاه آخر يراها أنها سلوك صانع القرار، أي الفعل الذي تقوم به الوحدة السياسية خارج حدودها الإقليمية، يستند إلى قرار (خطة) توجه مسارها ونوعيتها، بقصد إنجاز برنامج أو جزء منه أعدته لتحقيق مصلحتها الوطنية. واتجاه ثالث يرى السياسة الخارجية على أنها نشاط، لا يمكن تطبيقه فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة، وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول، فالهدف من مطابقة السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، هو تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو اقصاء انشطتها، فضلاً عن الحفاظ على الوضع القائم[٢].

ومن خلال هذا الاتجاه يتضح أن مفهوم السياسة الخارجية يرتبط بثلاث أبعاد أساسية هي[٣]:

أ. بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدات السياسية.

ب. مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية تحدد في إطار الأهداف والغايات المرسومة.

ج. قدرات الدولة وإمكاناتها من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف.

١. أهداف السياسة الخارجية: يتفق أغلب المتخصصين في السياسة الخارجية، على أن أهداف السياسة الخارجية هي تلك التي يعبر عنها الأشخاص المخولون في صنع

(١) صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، ط١، مطبعة الكتاب، العراق، ٢٠١٤، ص٤٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص٤٥.

(٣) زهير بو عمامة، امن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، ط١، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، ٢٠١٠، ص٣٦.

سياسة الوحدة الدولية، كرئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، أو كبار الدبلوماسيين، فهؤلاء الأفراد يؤدون دوراً أساس في تحديد أهداف الدولة، فضلاً عن الفواعل من غير الدول كالشركات متعددة الجنسية وغيرها؛ وذلك من خلال إدراكهم وتصوراتهم بالعوامل المؤثرة في السيادة الخارجية، فيقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية.

والهدف الذي يسعى صانع القرار إلى تحقيقه، هو عبارة عن ما يتصوره للظروف والأوضاع التي يروم انجازها في المستقبل، بوساطة التأثير على المحيط الخارجي، وكل دولة تلجأ إلى تبني أهداف معينة في تعاملها مع المحيط الخارجي، وتسخر جميع الإمكانيات والوسائل لتحقيقها، فضلاً عن صعوبة تحديد أهداف السياسة الخارجية لأيّ دولة، إذ إن ما يعد هدفاً لدى وحدة دولية، من الممكن أن يكون وسيلة للوحدة دولية نفسها، ولكن في مدة زمنية أخرى[1]، وتتوزع أهداف السياسة الخارجية بحسب أهميتها، وعلى النحو الآتي:

- أهداف قومية عليا: وهي أهداف تتفق عليها غالبية الوحدات الدولية وتتميز بأهميتها المطلقة، ويساوي تحقيقها وأهميتها وجود الدولة أو النظام نفسه، وفي مقدمتها حماية الأمن القومي للدولة وحماية الحدود، وبهذا الهدف يتشكل سلوك الدولة في مواجهة العالم الخارجي، فالأمن القومي في جوهره يعني المحافظة على كيان الدولة ونظامها السياسي، وتراثها الحضاري، ولأهمية هذه الأهداف توظف الدولة الإمكانيات والقدرات والوسائل كافة من أجل المحافظة عليها، لا يستطيع صانع القرار المساومة على أهداف الدولة العليا، أو التخلي عنها، وإن أيّ تقصير في تنفيذها سيؤدي إلى

(١) صادق علي حسين، مصدر سابق، ص٣٨.

العصف بوجود الدولة وزوالها، فضلاً عن ذلك أن عدم إنجازها بنحو كامل سيؤول إلى تعثر الوظائف الأساسية للدولة مما يسبب خروقات في أمنها ومسيرتها التنموية وبنائها الحضاري والثقافي[١].

- أهداف متوسطة المدى: وهذه الأهداف تأتي في المرتبة الثانية بعد الأهداف القومية العليا، وتتسم بأهميتها لرفاهية الوحدة الدولية، ولكنها لا تتصف بطابع الإلحاح الذي يميز الأهداف القومية العليا، وأنها تتضمن تحديد مطالب محددة إزاء وحدات دولية أخرى، وتتجلى أهم هذه الأهداف التي تشترك في تحقيقها العديد من الوحدات الدولية وهي[٢]:

أ. تحقيق الرفاهية الاقتصادية فكل دول العالم تسعى لتوفير مستوى معيشي مقبول لشعوبها.

ب. تحقيق أهداف أيديولوجية كأن تهدف السياسة الخارجية إلى نشر مجموعة من القيم والمبادئ في المجتمع الدولي أو الدفاع عنها، من أجل تحقيق مصالح معينة لها.

ج. تدعيم هيبة الدولة ومكانتها وخلق سمعة طيبة لها في المجتمع الدولي.

د. الاتصال مع العالم الخارجي للحصول على المعونة الخارجية وفتح أسواق جديدة.

- أهداف بعيدة المدى (هامشية): تعكس فلسفياً أو عاماً عند وحدة دولية معينة لمحيطها، فالدولة هنا لا تعبئ إمكانياتها وقدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الأهداف، كما تفعل للأهداف القومية العليا، وتعكس هذه الأهداف رؤيا معينة لبنية

(١) صالح عباس الطائي، مصدر سابق، ص١٨٢.

(٢) فيصل بن سعيد بن احمد رواس، السياسة الخارجية الأردنية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،٢٠٠٥، ص٢٧-٢٨.

النظام الدولي، كالنظام الاقتصادي الدولي أو للنظام الإقليمي[١].

إن تحديد موقع الهدف من أهم أولويات أهداف السياسة الخارجية، يرتبط بمفهوم السياسة الخارجية لهذا الموقع، فكون الهدف أساسياً أو ثانوياً ليس مسألة مطلقة، ولكنها تختلف باختلاف السياق العام لسياستها الخارجية، فإنّ الأهداف القومية العليا لسياسة خارجية معينة قد تكون أهداف ثانوية لسياسة دول أخرى.

المحور الثاني: السياسة الخارجية وفق منظورها الجيو-اقتصادي

يظهر الجيو- اقتصاد كقراءة جيوسياسية للاقتصاد باعتبار أن الجيوسياسية تدرس كيفية إنشاء الأقاليم من خلال السلطة السياسة، أو الاقتصادية أو الاثنين معاً، أصبحت السياسة الخارجية تتحرك على وفق آفاق جيو اقتصادية، والتي يمكن التعبير عنها بمجموعة سياسات غير تقليدية على الساحة العالمية تماماً، كما كانت الحرب والدبلوماسية تقدم أدواراً للضباط العسكريين والدبلوماسيين في صناعة المكاسب لدولهم، أضحت السياسة الخارجية اليوم تضم كبار مطوري التكنولوجيا ورؤساء الشركات الكبرى، بعدهم ليسوا مجرد منتجين مرخصين؛ بل لتبوؤهم مواقع قيادية في الساحة الدولية[٢]، ويمكن وصف هذا الانتقال من سياسة القوة التقليدية إلى الجيواقتصادية في السياسة الخارجية، عبر الآتي[٣]:

أولاً: الانتقال في القوة التقليدية إلى القوة الجيو-اقتصادية في السياسة الخارجية (الوسائل والأهداف)

سياسة القوة التقليدية في السياسة الخارجية تتوزع من حيث الوسائل والاهداف

(١) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط١، دار زهران للنشر، الأردن، ٢٠١١، ص٢٧.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص٢٨.
(٣) صادق علي حسين، مصدر سابق، ص٤٦.

الى :

١. الوسائل: (أ) القوة العسكرية (ب) الدبلوماسية، (ج) الدعاية، (د) تطوير الأسلحة.

٢. الأهداف: (أ) الأمن الإقليمي، (ب) التوسع (ج) التأثير على الدول، (د) هيبة الدولة.

ثانيا: دور الجيو-اقتصادية في السياسة الخارجية (الوسائل والاهداف)[١]

١. الوسائل الأولية رادعة من قبل الدولة

أ. التعرفة الجمركية، حماية الأسواق (ما يعادل الحدود المدافعة).

ب. العوائق التنظيمية والسرية أمام الواردات = (كمائن حمائية).

ج. تمويل الصادرات المخصومة = (الغارات الاقتصادية).

د. برامج التكنولوجيا الوطنية = (سباق التسلح التقني).

ه. الذكاء الاقتصادي والفني = (التنافسية الاقتصادية)

٢. الوسائل الثانوية التي تقوم بها الكيانات الخاصة المدعومة من الدولة / الموجهة

أ. البحوث والتنمية عالية المخاطر.

ب. الاستثمارات واختراق الأسوق (بما في ذلك الإغراق).

ج. الإنتاج المفرط في الأسواق لكسب حصة أكبر في التجارة الدولية.

الهدف من جميع الوسائل أعلاه هي اما الهجوم أو الدفاع والقيام بالأدوار المهمة في الصناعات ذات القيمة المضافة والاستراتيجية بما فيها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقضاء، وغيرها وذلك للتمكن من تحقيق أمنها الاقتصادي وحصد مكانة متميزة داخل منظومة الاقتصاد الإقليمي والعالمي[٢].

(١) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

(٢) صادق علي حسين، مصدر سبق، ص٤٧.

المحور الثالث/ السياسة الخارجية القطرية في ضوء الدور الجيو-اقتصادي للدولة

إن قدرة قطر على تأدية دور استقلالي في سياستها الخارجية برغم صغر حجمها، يعتمد على مواردها الاقتصادية وعلاقاتها مع جارتها المملكة العربية السعودية والعراق وإيران، وفيما يتعلق بدور السياسة الخارجية فأن الحيوية المتمثلة في بيع مصادر الطاقة، ومقاومة هيمنة الدول الإقليمية، واستخدام القوى الخارجية موازنتها معا لحماية نفسها وإبقاء العلاقات الهادئة ضمن منطقة الخليج .

أولًا: الحصار على دولة قطر واتجاهات السياسة الخارجية القطرية بعد عام ٢٠١٧

كانت قطر جزء من المحور السعودي وبقيت كذلك حتى سنة ١٩٩٥، تاريخ وصول الامير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة، الذي حصر في يده ويد الوزير الأول ووزير الخارجية حمد بن جاسم، ومسؤول هيئة الاركان الجنرال حمد العطية، سعى هؤلاء الى تغيير ملامح السياسة القطرية داخلياً وخارجياً، وبدأت تضع سياسة خارجية مستقلة خاصة بها، فالإطار العام للسياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينات، يكاد يكون منطلقها المركزي إنهاء (عقدة الدولة الصغيرة) المستقبلة لتهديدات البيئتين الإقليمية والدولية، لتصبح بالمقابل دولة ذات مكانة تبادر بالتأثير المعاكس في محيطها الخارجي[١].

وعلى عكس المألوف في سلوك الدول الصغرى، تبنت قطر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، سياسة خارجية هجومية استراتيجية لحفظ أمنها، والدفاع عن نفسها في بيئة فيها لاعبون أكبر حجماً وأعظم قدرات، بل تبنت سياسة هجومية وضعت خلالها

(١) صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠/ ٢٠١٤، رسالة ماجستير منشور، جامعة محمد خضير- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٧٣.

خصومها الكبار في حالة الدفاع عن النفس، مستخدمة قوة الشارع[١].

١. أسباب الأزمة الخليجية القطرية: تتبين أسباب الأزمة الخليجية القطرية من أنها متأتية من عدم رضا المملكة العربية السعودية عن دور قطر الإقليمي، لاسيّما في دعم التيارات الاسلامية التي طالبت بالتغيير في احداث عام ٢٠١١، كما حصل في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، إذ تبنت قطر دعم التيار الإسلامي الذين تمكنوا من توظيف احداث التغيير في عام ٢٠١١ في دول عربية متعددة، لصالح تعزيز حضورهم في الحياة السياسية، وتحقيق بعض النجاح بخصوص الوصول الى السلطة، وهو ما أثار السعودية والامارات والبحرين، أما مصر فقد تأزمت علاقتها بقطر بعد الدعم الذي قدمته الأخيرة للإخوان المسلمين، وهوما لم يلق قبولاً من قطاعات واسعة من الشعب المصري، وعدم مقبوليته من الجانب الحكومي، وتصاعد التوتر في العلاقات بين قطر من جهة وكل من السعودية والامارات والبحرين ومصر من جهة، ومن جهة أخرى وجهت الاتهامات الى قطر، بأنها تتبنى تمويل التنظيمات الارهابية وهو ما تنفيه قطر[٢].

فقد كانت مصر وسوريا ساحة التنافس الرئيسة بين قطر من جهة والسعودية والامارات من جهة أخرى، ففي مصر دعمت قطر الاخوان المسلمين، في حين دعمت السعودية الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي، وفي سوريا تنافست السعودية وقطر على النفوذ، وهو ما عزز من حدة التنافس حول الدور الاقليمي الذي تحاول قطر

(١) مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٨، ٢٠١٧، ص ١٤.

(٢) ينظر: احمد عبد الامير الانباري، التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: تحديات السياسة القطرية انموذجاً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٢-٢٠١٨،٧٣، ص ١١١-١١٢.

أن تنفرد به بعيداً عن السعودية، فالسعودية أرادت من الاحداث السورية تأكيد وتعزيز تفوقها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحييد طموح قطر في الدور الاقليمي، وقد توافقت مصالح كل من الامارات والبحرين مع مصالح السعودية في سوريا، من جهة العمل على مواجهة النفوذ الايراني، وكذلك فيما يتعلق بمواجهة وأضعاف الاخوان المسلمين[1].

ويضاف لذلك رغبة السعودية في الهيمنة على السياسة الخارجية الخليجية، لتكون في إطار الخط السعودي، فقد كان عدم نجاح الكويت في الوساطة واضحا في ديسمبر ٢٠١٧، عندما كان الشيخ تميم هو الوحيد الذي حضر قمة عقدت في مدينة الكويت لمعالجة الأزمة، وبدلا من ذلك أعلنت الامارات في نفس اليوم عن إنشاء لجنة تعاون اقتصادي وعسكري مشتركة مع السعودية، بدلاً من الهياكل الخليجية لمعالجة المسائل الإقليمية الهامة، ورد أمير الكويت بدعوة الدول الاعضاء إلى بناء آليات جديدة لحل النزاعات للتعامل مع الأزمات الداخلية.

ففي مؤتمر ميونيخ الأمني المؤثر في عام (٢٠١٨)، اقترح أمير قطر (تميم بن حمد آل ثاني) منصة أوسع للحوار والمفاوضات، مستحضراً أطاراً للحوكمة الإقليمية والتحكيم في النزاعات، على غرار ذلك الذي يستخدمه الاتحاد الاوروبي لتحقيق الحل السلمي للنزاعات الداخلية والتوترات، و»إقامة الأمن المشترك على أساس المصالح المتبادلة، على غرار الممارسات الجيدة للاتحاد الأوروبي في التفاوض بشأن النزاعات بين الاعضاء، كما دعا إلى أطار عمل بعيد المدى وشامل لإدارة النزاعات مع متطلبات قبول

(١) احمد عبد الامير الانباري، مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة وقائع المؤتمر العلمي الدولي الاول لمركز الدراسات الاستراتيجية، ط١، ج ١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة كربلاء، ٢٠١٩، ص ١٨.

صارمة للأعضاء كشرط مسبق، وتتفق أطراف النزاعات على المبادئ الأمنية الأساسية وقواعد الحوكمة، ويليها ادخال آليات التحكيم الملزمة وفق متطلبات دول مجلس التعاون الخليجي، وسيقدم المجتمع الدولي الأوسع دعماً دبلوماسياً وضغطاً لدعم الاتفاقية الأمنية الإقليمية الشاملة[١].

٢. بداية الأزمة الخليجية: يعد قرار حصار دولة قطر الذي اتخذته الدول الخليجية الثلاث، وهي (المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين)، فضلاً عن (جمهورية مصر العربية) في (٥/ ٦/ ٢٠١٧)، منعطفاً في مسار السياسة الدفاعية القطرية، خاصة فيما يتعلق بمصادر التهديدات العسكرية وتحديات التوازن الاستراتيجي الإقليمي. ومن المنظور الاستراتيجي يعد قرار قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر، وأغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، بمنزلة اعلان حرب، ترتب عليه الاستنفار عسكرياً لمواجهة أي تصعيد وتفعيل الاستراتيجيات القتالية الميدانية[٢].

وقامت دول الحصار باتخاذ الاجراءات التالية:[٣]

١. قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر.

٢. منع تصدير الدواء والغذاء وجميع السلع الاخرى الى دولة قطر.

٣. اغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية امام دولة القطر.

---

(١) منصور احمد السعدي، الوسائل الودية لحل المشكلات والازمات السياسية، قطر انموذجاً، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث- مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد الخامس، العدد الثامن، ٢٠٢١، ص ٥٧.

(٢) ابراهيم اسعدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد ازمة الحصار، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠، ص١.

(٣) محمد بن نويمي، السياسة الخارجية القطرية، وزارة الثقافة، ط٤، ٢٠٢٣، ص ٨٦.

٤. مطالبة المواطنين القطريين بالمغادرة خلال اربعة عشر يوما، ومنع المواطنين من دخول اراضيها.

٥. فرض حظر كامل على حركة الخطوط الجوية القطرية في اجواء تلك الدول.

٦. مطالبة حكومات الدول الخليجية الثلاث مواطنيها بمغادرة دولة قطر إلا مصر.

فضلاً عن ممارسة سياسة الضغط من قبل دول الحصار على الدول الفقيرة، وتطالبها بقطع سياستها الدبلوماسية مع قطر، مثل (جزر القمر، والمالديف، والسنغال، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، واريتريا، إلا أن تلك الدول إعادة علاقاتها الدبلوماسية كاملة مع دولة قطر، وجاب وزير الخارجية السعودية السابق (عادل الجبير) عواصم الدول الغربية المؤثرة لحشدها ضد دولة قطر، تحت ذريعة محاربة الارهاب، ليكن بذلك أمراً مقنعاً للمجتمع الدولي، بأن الدول الاربع ليست الوحيدة التي عانت من السلوك القطري، كما أصدر النائب العام في دولة الامارات قانوناً يجرم التعاطف مع دولة قطر، والذي نص «إن كل من يبدي التعاطف مع قطر أو الميل نحوها أو محاباتها، أو الاعتراض على موقف دولة الامارات العربية المتحدة، وما اتخذته من اجراءات صارمة وحازمة مع قطر، بأي تغريدة على وسائل التواصل الاجتماعي، سيعاقب بغرامة مالية باهظة لا تقل عن خمسمئة الف درهم والسجن لمدة ١٥ عاماً»[١].

وفي ٢٣ حزيران ٢٠١٧، تسلمت قطر عبر دولة الكويت «دولة الوساطة»، لائحة مقدمة من قبل دول الحصار تتضمن ثلاثة عشر مطلباً لأنهاء الأزمة الخليجية، على أن تنفذ هذه الشروط في مدة عشرة أيام، وسلمت الرد دولة قطر في ١ تموز ٢٠١٧ بالرفض القاطع لهذه المطالب، ومن بين تلك الشروط، تخفيض مستوى العلاقات مع إيران،

(١) محمد بن نويمي المصدر السابق نفسه، ص ٩٢.

أغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، قطع العلاقات مع التنظيمات الارهابية وقطع التمويل عنها، اغلاق قناة الجزيرة، انهاء وقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقف جميع الاتصالات مع المعارضة السياسية في السعودية والامارات والبحرين ومصر[١]، التي كان الهدف منها فرض الوصاية على دولة قطر، والتدخل في الشؤون السيادية لدولة قطر كلما اختلفوا معها، والتحكم بثروات قطر من خلال شرط التعويضات المعلنة، واكمال دول الحصار حلقة المزاعم والادعاءات ضد قطر حتى تشرعن الاجراءات التي قامت بها[٢].

٣- نهاية الأزمة الخليجية: بادرت دولة الكويت في الوساطة، وتمثلت وساطة أمير الكويت في تقريب وجهات النظر، والعمل على تنظيم زيارات متعددة ومستمرة لأطراف النزاع، وتجسير التباعدات وإزالة الإشكاليات المعلنة وغير المعلنة، ومنع التصعيد بينها وتقديم الحلول، وقد حظيت وساطة امير الكويت الراحل بدعم دولي واضح من الدول الكبرى والدول العربية والأمم المتحدة، ونظراً الى طبيعة وضع دولة الكويت، حاول الوسيط الكويتي تقديم كل السبل والمحاولات التي تعتمد على شخصية المفاوض، ووضعية دولة الكويت من أطراف الخلاف، واستمرت هذه الاجراءات عبر زيارات الأمير الراحل أو ممثلين عنه بين أطراف الخلاف دون كلل أو ملل.

وتبعاً لهذا الدور الفعال لدولة الكويت دعمت اوروبا جميع محاولات الوساطة السلمية، معبرة عن ايمانها بأن أكثر الطرق فعالية لضمان تخفيف حدة التوتر، سيكون

(1) (George R.A. Doumar & Raj Patel & others,Legal analysis of the Demands Presrnted to Qater , in : Group of Researchers, crisis in the Gulf cooperation Council Challrnges and prospects, Arab Center Washingto DC, p 35-40.

(٢) نقلاً عن: محمد بن نويمي، مصدر سابق، ص٩٣.

من خلال وساطة أحدى دول مجلس التعاون الخليجي، ولتعزيز عملية الوساطة عين سمو امير دولة الكويت الشيخ (صباح الاحمد الصباح) وزير الخارجية (صباح الخالد الصباح) ووزير الدولة للشؤون الوزارية (محمد عبدالله الصباح) للقيام بجهود الوساطة، وكان على اتصال مباشر مع العاهل السعودي الملك (سلمان عبدالعزيز) ورئيس جمهوية مصر (عبدالفتاح السيسي)، وقد رافقت جهود دولة الكويت على فترات مختلفة، جهود موازية لوزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون)، ووقع على مذكرة تفاهم مع قطر، لكن كل تلك المحاولات انتهت بالفشل[١].

وبرزت خلال عام ٢٠١٩ أكثر من مناسبة تزايدت فيها الآمال بإمكان حصول اختراق يؤدي إلى إنهاء الأزمة فقد شاركت قطر مرتين على مستوى رئيس مجلس الوزراء في قمة الثالث من مايو،٢٠١٩ وقمة مجلس التعاون في الرياض في٢٠١٩ مع ذلك لم يحصل اختراق في جدار الأزمة[٢].

وبعد وفاة الراحل (الشيخ صباح الاحمد الصباح) واصلت دولة الكويت استكمال ما بدأته، وفي ٤ يناير٢٠٢١ صدر بيان كويتي يعلن عن المصالحة الخليجية وفتح جميع المنافذ الحدودية بين السعودية وقطر، وكان وزير الخارجية الكويتي الشيخ (احمد الناصر الصباح)، قد أعلن أن الجهود المستمرة والبناءة، التي بذلتها القيادة السياسية والدعم غير المحدود من الأمير الراحل لحل أزمة الخليج أدت إلى نتائج مثمرة وانجاز تمثل في

(١) سهيلة فهد المالك الصباح، دور الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية : منطلقات وتحديات وحلول، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ٤، جامعة بورسعيد، كلية الادارة،٢٠٢١، ص٤٢.

(٢) وحدة الدراسات السياسية، حصار قطر: سياقات استمرار الازمة وآفاق حلها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ١-٧.

التوصل الى أتفاق نهائي لحل الخلاف بين أطراف النزاع، أكدت خلاله كل الأطراف المعنية الى تحقيق المصالح العليا لشعوبهم في الأمن والاستقرار والتقدم والرفاهية، وتوج ذلك باجتماع قمة العلا بالمملكة العربية السعودية والبيان الصادر عنها[1].

واخيراً يمكن القول، بأن الحصار جاء ليحد من صعود قطر الاقتصادي والسياسي، لكنه أتى بنتائج عكسية، فبدلاً من أن يضعف الاقتصاد القطري، أدى الى تقويته (كالتركيز على قطاع الاستيراد وتجارة العبور)، ودفع نحو معالجتها بالمزيد من الاعتماد على الذات، والتنويع في الانتاج والاستيراد والشركاء الاقتصاديين، والحد من الانكشاف على دول الحصار، وتقوية علاقات قطر الجيو اقتصادية والمضي قدماً في بناء اقتصاد قوي من اجل تقليص التعرض للصدمات ولزعزعة الاستقرار الاقتصادي مستقبلاً.

- ثانياً: مقومات السياسة الخارجية القطرية والدور الجيو-اقتصادي للدولة

في ضوء انفتاح الاقتصاد القطري على الاقتصادات الخارجية بنسبة ٨٨٪، فمن الممكن استخلاص مدى تأثر القطاعات الإنتاجية والخدمية بإجراءات احتواء (كوفيد- ١٩)، ومدى تأثر أنشطة قطاعات الهيدروكربونات والصناعات التحويلية بتقلب أسعار وكميات إنتاج دولة قطر من النفط والغاز ومشتقاتها، ومدى تأثر أرصدة الموازنة العامة للدولة، وحساب ميزان المدفوعات بتقلب إيرادات النفط والغاز، ومدى تأثر الحساب الجاري الميزان المدفوعات بتقلب عوائد استثمارات قطر في الخارج، وتغير مستوى فاتورة الاستيراد، ومدى عمق ومستوى تدفق النقد الأجنبي من وإلى الخارج على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

(١) سهيلة فهد المالك الصباح، مصدر سابق، ص٤٣.

وبناء على البيانات والمعلومات الاقتصادية المتوفرة عن البيانات في جدول (١)، التي نتج عنها أن معدل نمو الناتج المحلي تراجع بحوالي سالب ٦ , ٢٪ في عام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى أن الموازنة العامة للدولة، وميزان الحساب الجاري الميزان المدفوعات، شهد عجزاً بنحو ٣ , ٩٪ و ١ , ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي كما في الجدول (١) إلا أن معدل نمو الناتج المحلي شهد انتعاشاً في العامين المقبلين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بمتوسط نمو قدره ٨٥ , ١٪، سيما تحسن أرصدة الموازنة العامة، وميزان الحساب الجاري خلال الفترة نفسها، وذلك بدوره يعتمد على مدى فاعلية الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية لخفض النفقات الجارية في مايو ٢٠٢٠، ومدى التحسن في أسعار النفط والغاز للتكيف مع السعر التعادلي (**Breakeven price**) للعام ٢٠٢٠ بنحو ٨ , ٧٦ دولار للبرميل لتحقيق توازن في الميزان المالي، وبنحو ٢ , ٥٣ دولار للبرميل لتحقيق توازن في الحساب الجاري[١].

مسار تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٢٠، هي مدى تأثير جانحة فيروس (كوفيد- ١٩) على الأنشطة الاقتصادية الفرعية، حيث أن التأثير تضاءل نسبياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، حيث أن الأنشطة الاقتصادية لن تعود بالكامل كما كانت عليه قبل الجائحة، لأن رفع القيود كان تدريجياً، فضلاً عن أن النمط المعيشي للسكان قد تغير منذ منتصف شهر مارس ٢٠٢٠ بسبب إجراءات تداعيات احتواء (كوفيد- ١٩)، التي تؤثر على الطلب الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي هناك فترة انتقالية - امتدت إلى نهاية عام ٢٠٢١ حتى يتكيف السكان مع أنماط الحياة الجديدة ،

(١) الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠٢١-٢٠٢٣، جهاز التخطيط والاحصاء، العدد ١٣، ص ١٠، متاح على الرابط:
https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Arabic_QEO_2021-2023.pdf .

مثل الحد من التجمعات، سواء في المناسبات الاجتماعية والرياضية والعامة والدينية، وتقليل الذهاب إلى الأسواق والمطاعم. لذلك، استغرق الامر وقتاً حتى يعود الطلب الكلي إلى ما كان عليه قبل الجانحة.

وعلى ضوء البيانات التي تم تطبيقها، ولمعرفة كيفية تطور بعض أنشطة قطاع الخدمات، وبالتحديد تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات المالية والعقارية، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالسياحة والسفر، مثل: خدمات الفنادق والمطاعم، والنقل والفنون والترفيه، حيث تبين أن نمو قطاع الخدمات استقر عند حوالي ٣,٠٪ في عام ٢٠٢٠، وانتعش بحوالي ٨,٢٪ في عام ٢٠٢١، ونما بمعدل ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢، وذلك لأن الاقتصاد الوطني جنى فوائد اقتصادية من جراء عودة الأنشطة الاقتصادية لاستكمال التحضيرات لاستضافة مونديال ٢٠٢٢[١].

وفيما يتعلق بمسار قطاعات الهيدروكربونات والصناعة التحويلية، فإنه يعتمد على مدى ارتفاع الطلب العالمي على منتجات هذين القطاعين، ومدى استقرار الأسعار العالمية للنفط والغاز. وبما أن كثيراً من دول العالم قد بدأت في تخفيف القيود على الأنشطة الإنتاجية والخدمية، والتي عقبها زيادة في الطلب على المنتجات الهيدروكربونية، وبدوره تعافت الأسعار العالمية للنفط والغاز ومشتقاتهما من أنشطة الصناعة التحويلية[٢].

وعلى وفق ذلك أزداد كميات الطلب العالمي تدريجياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، لكن في ظل الطاقة الإنتاجية العالمية، ومن خلال حسابات قطاع

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص١٣.

(٢) الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠٢٠-٢٠٢٢، جهاز التخطيط والاحصاء، العدد ١٢، ص ٤، متاح على الرابط:
https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Arabic_QEO_2021-2023.pdf .

الهيدروكربونات التعدين والصناعات الاستخراجية، وقطاع الصناعة التحويلية، يتبين أن قطاع الهيدروكربونات تراجع بمعدل ٣٪ على خلفية تراجعه في عام ٢٠١٩ بحوالي ١,٨٪، كما أن قطاع الصناعة التحويلية تراجع بحوالي ١,٣٪ على خلفية تراجعه في عام ٢٠١٩ بحوالي ١,٩٪، وذلك من خلال ما أظهرته بيانات الناتج المحلي للربع الأول لعام ٢٠٢٠، حيث استقر معدل نمو قطاع الهيدروكربونات ما دون الصفر، كما أن كمية الصادرات المنتجات قطاع الهيدروكربونات ولقطاع الصناعة التحويلية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠، شهدت تقلباً معتدلاً في كمياتها ما بين سالب وموجب بمتوسط إجمالي بلغ سالب ١,٣٪ ، وسالب ٦٠٪ على التوالي، بينما انخفضت قيمة إجمالي الصادرات لكلا القطاعين بنسبة ٣٢٪[1].

جدول (١) مؤشرات الاقتصاد الكلي القطري للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٣

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(٪)	2.1	1.6	1.5	-0.2	-2.6	2.2	1.5	1.8
نمو الناتج المحلي الهيدروكربوني الحقيقي(٪)	-0.9	-0.7	-0.3	-1.8	-3.0	3.5	0.0	0.0
نمو الناتج المحلي الغير الهيدروكربوني الحقيقي (٪)	5.3	3.8	3.2	1.3	-2.3	1.0	2.8	2.9
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (٪)	-6.2	10.0	14.6	-4.1	-15.6	-1.2	9.0	-
الناتج المحلي الهيدروكربوني الاسمي (٪)	-25.8	19.5	31.1	-11.6	-34.0	-7.0	22.5	-

(١) الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠٢٠-٢٠٢٢، جهاز التخطيط والاحصاء، العدد ١٢، ص٥، متاح على الرابط:
https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Arabic_QEO_2021-2023.pdf .

الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الأسمي (٪)	5.6	6.0	6.8	4.5	0.2	−6.1	0.9	4.5	–
البناء والتشييد الحقيقي (٪)	28.5	17.5	4.5	−2.0	−9.4	−2.4	−0.2	0.1	
الصناعة التحويلية الحقيقي (٪)	0.4	1.0	6.1	−1.9	−3.1	0.7	0.5	0.0	
الخدمات الحقيقي (٪)	2.2	2.0	2.1	3.5	0.3	2.8	4.3	3.0	
معدل تضخم أسعار المستهلك (٪)	2.3	0.3	0.1	−0.9	−1.3	2.1	2.1	–	
رصيد الحساب الجاري (٪ من ال GDP)	−5.4	3.9	8.7	2.3	−6.1	−5.3	1.3	–	
متوسط أسعار النفط القطري للبرميل[1*]	42.2	53.4	68.6	64.4	34.9	39.5	49.7	60.7	
متوسط سعر الغاز الطبيعي[2**]	6.2	6.5	8.5	8.6	6.2	5.0	6.1	9.7	

المصدر: الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠٢١-٢٠٢٣، جهاز التخطيط والاحصاء، العدد ١٣، ص٥،على الرابط:
https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Qatar-Economic-Outlook-2020-2022-Ar.pdf

أما بالنسبة لقطاع البناء والتشييد، فإنه في تراجع لاعتبارات إحصائية واستثمارية. ومن الاعتبارات الإحصائية أن قطاع البناء والتشييد قد بلغ ذروته الإنتاجية خلال الأعوام الأربعة الماضية (٢٠١٦-٢٠١٩)، عندما كان ينفذ جملة من المشاريع التنموية بصورة متزامنة، وبالتالي مع الانتهاء من إنشاء جزء كبير من هذه المشاريع التنموية، فضلاً عن مشاريع البنى التحتية المرادفة لها، فإنه مهما بلغ عدد المشاريع الكبيرة المستقبلية، بما في ذلك مشاريع توسيع غاز حقل الشمال وتوسيع مطار حمد الدولي، وميناء حمد، فإن القيمة المضافة من لهذه المشاريع ستظل في أحسن الأحوال متقاربة، مع إجمالي القيمة المضافة للسنوات الماضية، وبالتالي شهد قطاع البناء والتشييد في أحسن الأحوال استقراراً في نموه، إلا أنه في نهاية المطاف تراجع، فخلال العامين ٢٠٢٠ و

(١) [*] متوسط أسعار النفط القطري للبرميل (دولار امريكي)
(٢) [**] متوسط سعر الغاز الطبيعي ($ لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

٢٠٢١ تراجع بنسبة ١,٥٪، والسبب يعود إلى أن عملية تنفيذ المشاريع المستقبلية الكبيرة، والتي من أهمها: غاز حقل الشمال ما زالت تحت الإعداد والتحضير للتنفيذ، ويستقر في عام ٢٠٢٣ بنسبة ١,٠٪.

لكن بما أن جائحة (كوفيد- ١٩) قد ألقت بظلالها على جميع الأنشطة الاقتصادية، بما فيها أنشطة البناء والتشييد، سواء من خلال تناقص إيرادات النفط والغاز، أو من خلال التوقيف الجزئي للأعمال بسبب تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، انخفضت النفقات الاستثمارية للاقتصاد ما بين (٥ - ١٥٪)، والتي أدت إلى تراجع أداء قطاع البناء والتشييد[١].

المحور الرابع: جيو- اقتصاد قطاع الطاقة

تعد قطر خامس أكبر منتج للغاز الطبيعي بإنتاج ١٧٨,٤ مليار متر مكعب، وتمتلك ثالث أكبر احتياطي مؤكد للغاز الطبيعي في العالم بنسبة ٢٣,٨٣ ترليون متر مكعب، وتقع غالبية احتياطاتها في أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، حقل الشمال البحري. وفي ظل الطلب العالمي المتزايد على الطاقة النظيفة، تسعى دولة قطر إلى تعزيز دورها كواحدة من أبرز اللاعبين الدوليين في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، عبر تعزيز الاستثمار في استكشافه وإنتاجه وتوسيع نطاق استكشاف حقول الغاز الجديدة. وارتفع إنتاج قطر من الغاز الطبيعي إلى ١٧٨,٤ مليار متر مكعب، مقابل ١٧٧ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٢[٢].

(١) الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠٢١-٢٠٢٣، جهاز التخطيط والاحصاء، العدد ١٣، ص ١٧، متاح على الرابط:
https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Arabic_QEO_2021-2023.pdf .

(٢) احمد عبدالله، توسعة حقل الشمال.. قطر نحو العالمية للغاز المسال، الجزيرة نت، ٢٠٢٤، على الرابط:

واصلت قطر تربّعها على عرش قائمة أكثر الدول العربية إنتاجًا للغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٣، وجاءت في صدارة دول العربية بتصدير الغاز الطبيعي المسال، بكمية وصلت إلى ١ , ٨٠ مليون طن[١*]، مقابل ٤ , ٧٧ مليون طن العام السابق له، بحسب بيانات لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك). حيث أعلنت قطر للطاقة أنها ماضية في تنفيذ مشروع توسعة جديد للغاز الطبيعي المسال، وهو مشروع «حقل الشمال الغربي»، الذي سيرفع الطاقة الإنتاجية لدولة قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى ١٤٢ مليون طن سنوياً قبل نهاية هذا العقد، وهو ما يمثل زيادة بنحو ٨٥٪ عن مستويات الإنتاج الحالية[٢]. ومن شأن هذا المشروع أن يرسخ مكانة قطر كأكبر مصدر للغاز المسال في العالم، حيث من المتوقع أن تستحوذ على حصة ٣٠٪ من السوق العالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

وأعلن وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري سعد بن شريدة الكعبي، أن الدراسات الأخيرة بينت أن حقل الشمال يحتوي على كميات غاز إضافية ضخمة، تقدر بنحو ٢٤٠ تريليون قدم مكعب، وهو ما يرفع احتياطي الغاز في قطر من ١٧٦٠ إلى ألفي تريليون

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/29/ .

(١) [*] مليون طن يعادل ١,٣٦٠ مليار متر مكعب

(٢) احمد عبدالله، مصدر سبق ذكره.

قدم مكعب، وكميات المكثفات من ٧٠ إلى ٨٠ مليار برميل، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الغاز البترولي المسال والإيثان وغاز الهيليوم. وتنفّذ البلاد مشروع التوسعة بالمشاركة مع شركات نفطية كبرى، ضمّت (توتال إنرجي، وإيني الإيطالية، وكونوكو فيليبس، وإكسون موبيل، وشل، وسينوبك، ومؤسسة النفط الوطنية الصينية).

ووقّعت قطر أكثر من عقد طويل الأجل، منها اتفاقيات لمدد تعد الأطول تاريخياً بصناعة الغاز، كما ستستفيد قطر من الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي كوقود أنظف، بديلاً عن الفحم والنفط، خاصة في الأسواق الآسيوية الرئيسة مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية، إلى جانب الأسواق الأوروبية[١]. وتمثل الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين واليابان وكوريا الجنوبية، السوق الرئيسة للغاز القطري، غير أنه يلقى طلباً متزايداً من الدول الأوروبية الساعية لتعويض الغاز الروسي بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا في ٢٠٢٢.

كما شهد عام ٢٠٢٣ توقيع سلسلة اتفاقات طويلة الأمد في هذا المجال، مع «سينوبك» الصينية و«توتال إنرجي» الفرنسية و«شل» البريطانية و«إيني» الإيطالية. وهذه الاتفاقات التي تمتد جميعها على ٢٧ عاماً، هي الأطول في تاريخ إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وأعلنت قطر مطلع شهر فبراير ٢٠٢٤، أنها ستزود شركة «بترونت» الحكومية الهندية بالغاز الطبيعي المسال لمدة ٢٠ عاماً. وأوضحت حينذاك أنها ستزود الشركة الهندية بـ٥ , ٧ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً بدأً من مايو/ أيار ٢٠٢٨[٢].

---

(١) قطر للطاقة..توسع جديد يرفع الطاقة الإنتاجية من الغاز الى ١٤٢ مليون طن سنويا، ٢٠٢٤، الجزيرة نت-رويترز، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/25/.

(٢) وكالة الانباء القطرية (كونا)، لتطوير اقتصاد متنوع ومستدام .. جهود الاستدامة في قطر تتلقى دعما جديدا، النشرة الاقتصادية ضمن الملف الاقتصادي لاتحاد وكالات الانباء العربية (فانا)،

إن توسعة قطر في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وخاصة مشروع «حقل الشمال الغربي»، سيكون لها تأثير كبير على سوق الغاز العالمي، أيّ أن زيادة الطاقة الإنتاجية لقطر بنسبة ٨٥٪، ستعزز مكانتها كأحد أكبر منتجي الغاز المسال في العالم، وستساهم في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة.

إن تزايد الإنتاج من قبل قطر، قد يؤثر على المنتجين الكبار الآخرين في سوق الغاز، حيث قد يتسبب في زيادة المنافسة، وهو ما قد يؤدي إلى تغير في أسعار الغاز وتوزيع الحصص في السوق، ومع ذلك، يجب ملاحظة أن هناك طلباً متزايداً على الغاز الطبيعي المسال في العالم، ومن المتوقع أن تستوعب الأسواق المستقبلية هذه الزيادة في الإنتاج[١].

ومن المتوقع أن تكون هذه التوسعة داعمة للاستقرار الاقتصادي العالمي، وتساهم في تجنب تداعيات مشابهة لتلك التي نتجت عن الأزمة الأوكرانية، مثل زيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة، غير أن التوسعة الجديدة ستعزز مكانة قطر بوصفها مورداً رئيساً للطاقة النظيفة والغاز المسال، إلى جانب مساهمتها في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة الإيرادات المالية للدولة، وتعزيز دور الصندوق السيادي في الاستثمارات العالمية. وبالتالي تعزيز دور قطر في المنظمات الدولية المعنية بالطاقة النظيفة والاستدامة البيئية، فضلاً عن تعزيز علاقاتها الدولية وزيادة تأثيرها الاقتصادي والسياسي في المجتمع العالمي، وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٢].

٢٩/ ٥/ ٢٠٢٤، على الرابط:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3154996&language=ar .

(١) حمدي عامر، قطر .. ما العوامل التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي والصمود امام الازمات العالمية، الجزيرة نت، ١٥/ ٤/ ٢٠٢٣، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/4/15/t .

(٢) احمد عبدالله، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة

بات المتغير الجيو - اقتصادي يشكل أحد العوامل المؤثرة في الاقتصاد المعاصر، القائم على سعة التشابكات الاقتصادية والمالية، مع صعود كبير لدورة التجارة في ذلك، والمكانة الجيو- اقتصادية التي تمتعت بها قطر، جعلتها تكتسب أهمية كبرى كدولة مجهزة لمصدر طاقوي أكثر نظافة من النفط، لا سيّما وهي رائدة في مجال تسييل الغاز الطبيعي، كذلك فأن أهميتها تلك أهلتها للتعامل مع دول الاستهلاك المتزايد والمستمر لمصادر الطاقة، وهي البلدان الصاعدة (الهند والصين). والوزن الطاقوي في مجال الغاز الطبيعي سواء على المستوى العالمي أم على مستوى المنطقة، قد أكسبها دوراً مؤثراً ومهماً وجعلها لاعباً سياسياً بجانب دورها الاقتصادي والاستثماري، وهو ما فتح شهيتها في أن تؤثر وتسجل حضوراً في تفاعلات المنطقة، بالرغم من كونها دولة صغيرة.

وتاريخياً ظلت منطقة مجلس التعاون الخليجي تعاني دولها من وطأة الحضور السعودي في أوضاعها، مرة كونها أكبر الدول وأكثرها تأثيراً في مجرى الاحداث السياسية والاجتماعية، فضلاً عن مكانتها الدينية، وأخرى كونها تقود مجموعة هذه الدول الصغيرة، التي ظلت تستظل بالحماية البريطانية ردحاً طويلاً من الزمن، ومن ثم الولايات المتحدة الأميركية، وبحكم موقعية السعودية في العقل الاستراتيجي الأميركي كدولة ارتكاز في المنطقة، مارست دور الشقيقة الكبرى التي لابد لأخواتها السير على وفق توجهاتها، وهذا هو لب الأزمات التي تحيط بهذه المنطقة، لأن السعودية لا ترغب بأن تنازعها قوة أخرى سواء على مستوى دول الخليج ولا على مستوى الدول العربية.

ومحاولات التفلت القطري أو الاماراتي من سطوة السعودية، هو ما يفسر جل المشكلات والأزمات التي تحدث، فالكل يبحث عن دور أكبر في خضم تفاعلات

المنطقة وتشكيلها، واختارت قطر أن تستفيد من فاعلية العامل الجيو اقتصادي المرتكز على دورها الامدادي للغاز الطبيعي المسال والعوائد الكبيرة التي تجنيها منه، الى الانتقال لمرحلة تدعيم سياستها الخارجية، والبحث عن دور اقليمي فاعل في مساحات محددة.

ومن الطبيعي أن سلوك قطر الخارجي قد جعلها تفترق عن الاجماع الخليجي شيئاً ما، وهو ما جعل أخواتها الخليجيات يشكلن عليها، لعدم التفاهم والتوافق على طبيعة هذه السياسة وتوجهاتها، وبخاصة إزاء تركيا وإيران والعراق.

الا ان قطر لم تقم وزناً حتى للحصار الذي فرض عليها مدة (٣) سنوات، معتمدة على حسن بناء قدراتها الاقتصادية وتوظيف جيو اقتصاديتها في بناء علاقات مستقرة وموثوقة مع دول الاستهلاك وهي دول كبيرة، بجانب الفوائض المالية المستثمرة في صناديق سيادية، وعلاقات اقتصادية مع المنتجين للغاز الطبيعي كروسيا مثلاً. شركاء أن البناءات الجيو اقتصادية القطرية وفرت لصانع القرار القطري مرونة ومساحة للمناورة جدُ كبيرة، يستطيع من خلالها تجاوز مختلف المشكلات والصدمات. بما لا يشكل له مصدر قلق.

الاستنتاجات

١. القدرات الإنتاجية والتصديرية للغاز الطبيعي القطري وفرت لها فرصة ايجاد شركاء في مختلف دول العالم، مما يقلل من تأثير الضغط الخارجي عليها.

٢. تتمتع قطر بأقوى اللوبيات المؤثرة في صنع القرار الأميركي. وهو ما يساهم بحماية مصالحها وسياساتها.

٣. الصناديق السيادية التي استثمرت فيها قطر، من شأنها تخفيف أي عبء يترتب عليها، لا سيّما وأن المنافسة في الغاز المسال تعد منخفضة.

٤. طبيعة سياسات قطر الإقليمية فهي تتمتع بعلاقات جيدة مع إيران وتركيا، وهذا

من شأنه أن أضعف تأثير الحصار الذي فرضته دول الخليج عليها، كذلك وجود قاعدة لتركيا تختص بحماية النظام السياسي.

٥. صغر حجم الدولة من حيث المساحة والسكان لم يكن عائقاً لقطر في تفعيل التأثير الجيو اقتصادي المتاح لديها في تأدية دور أكبر.

٦. يظل الاقتصاد القطري مرتهن للمورد الهيدروكاربوني بسبب من هيمنته على النشاط الاقتصادي مقارنة بالأنشطة الأخرى، كما أن أغلب الصناعات القائمة تظل ترتبط به كمدخل أساس.

٧. تستثمر قطر في حاجة البلدان المستهلكة الكبرى لغازها الطبيعي من مثل الصين، والتي تظل مستورد صافٍ له لأجل طويل، لا سيما في ظل مشروعها (الحزام والطريق).

٨. إن تجربة قطر في توظيف العامل الجيو اقتصادي لدعم سياستها الخارجية والحفاظ على أمنها واستقرارها، برغم من كونها دولة صغيرة، تدلل على ادراك عال لصانع القرار.

مصادر البحث

المصادر العربية

١. عبدالرزاق بالعباس، التمويل الإسلامي من المنظور الجيو اقتصادي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.

٢. هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، ٢٠١٠.

٣. هايل عبد المولي طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، ط١، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٠.

٤. صادق علي حسين، دور السياسة الخارجية في توجيه الدبلوماسية الاقتصادية نماذج

لدول مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠.

٥. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٦.

٦. صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية: دراسة في السلوك السياسي الخارجي، مطبعة الكتاب، العراق، ٢٠١٤.

٧. زهير بو عمامة، امن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، ط١، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، ٢٠١٠.

٨. فيصل بن سعيد بن احمد رواس، السياسة الخارجية الأردنية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،٢٠٠٥.

٩. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط١، دار زهران للنشر، الأردن، ٢٠١١.

١٠. صباح كزيز، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠/ ٢٠١٤، رسالة ماجستير منشور، جامعة محمد خضير- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥.

١١. مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا ، مجلة سياسات عربية ،العدد ٢٨ ، ٢٠١٧.

١٢. احمد عبد الامير الانباري، التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: تحديات السياسة القطرية انموذجاً، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٢-٧٣، ٢٠١٨.

١٣. احمد عبد الامير الانباري، مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتاثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة وقائع المؤتمر العلمي الدولي الاول لمركز

الدراسات الاستراتيجية، ط١، ج ١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩.

١٤. منصور احمد السعدي، الوسائل الودية لحل المشكلات والازمات السياسية، قطر انموذجاً، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث- مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد الخامس، العدد الثامن، ٢٠٢١.

١٥. ابراهيم اسعدي، تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد ازمة الحصار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠ .

محمد بن نويمي، السياسة الخارجية القطرية، وزارة الثقافة، ط٤، ٢٠٢٣ .

١٦. سهيلة فهد المالك الصباح، دور الوساطة الكويتية في الازمة القطرية : منطلقات وتحديات وحلول ،مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ٤ ، جامعة بورسعيد، كلية الادارة،٢٠٢١.

١٧. وحدة الدراسات السياسية، حصار قطر: سياقات استمرار الازمة وآفاق حلها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٨. الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠٢١-٢٠٢٣، جهاز التخطيط والاحصاء، العدد ١٣، متاح على الرابط:
https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Arabic_QEO_2021-2023.pdf .

١٩. الافاق الاقتصادية لدولة قطر ٢٠٢٠-٢٠٢٢، جهاز التخطيط والاحصاء، العدد ١٢، متاح على الرابط:
https://www.psa.gov.qa/en/knowledge/Doc/QEO/Arabic_QEO_2021-2023.pdf .

٢٠. احمد عبدالله، توسعة حقل الشمال.. قطر نحو العالمية للغاز المسال، الجزيرة نت، ٢٠٢٤، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/29/ .

٢١. قطر للطاقة.. توسع جديد يرفع الطاقة الإنتاجية من الغاز الى ١٤٢ مليون طن سنويا، ٢٠٢٤، الجزيرة نت–رويترز، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/2/25/.

٢٢. وكالة الانباء القطرية (كونا)، لتطوير اقتصاد متنوع ومستدام .. جهود الاستدامة في قطر تتلقى دعما جديدا، النشرة الاقتصادية ضمن الملف الاقتصادي لاتحاد وكالات الانباء العربية (فانا)، ٢٩/ ٥/ ٢٠٢٤، على الرابط:
https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3154996&language=ar .

٢٣. حمدي عامر، قطر .. ما العوامل التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي والصمود امام الازمات العالمية، الجزيرة نت، ١٥/ ٤/ ٢٠٢٣، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness .

٢٤. سناء نسراتي، مفهوم الجيواقتصاد، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٨٠٧، ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/v3ycjx.

المصادر الأجنبية:

1. George R.A. Doumar & Raj Patel & others, Legal analysis of the Demands Presented to Qatar , in : Group of Researchers, crisis in the Gulf cooperation Council Challenges and prospects, Arab Center Washington DC.

2. Tomasz Grosse, Geo Economic Relations between the EU and China: The Lessons from the EU Weapon Embargo and From Galileo, Journal Geopolitics, vol. 19, no. 1, 2014.

3. Soren Scholvin and Mikael Wigell, Geo-Economics as Concept and Practice in international relations, Finnish Institute of International Affairs, Paper 102, 2018.